ليبيا ومعوقات التحول الديمقراطي منذ 2011

أ.مسعود علي عسكر

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

جامعة نالوت

- **Abstract:**

- *The research also circulated that democracy is not born ready from the womb of tyranny and rule oppressive, but need to build theoretical and practical from scratch on institutional transformation to the path of democratization.*
- *The research also dealt with the actual recognition of citizenship and belonging to a modern state instead of tribalism guest nervousness, and transcending affiliations, whether religious or linguistic, that is, live on the level of relations of solidarity and mutual recognition until these slogans spread which leads to absolute negativity.*
- *The research also dealt with how to build and crystallize rational and realistic policies and procedures that guarantee Success and peaceful transition in society and taking the experiences of others that are appropriate encouraging the establishment of parties on democratic bases away from tribalism and sectarianism and ethnic.*
- *The research also dealt with the necessity of a democratic constitution that guarantees the rights of all Subject to activating the constitutional department of the Supreme Court and carrying out the tasks entrusted to it to achieve justice and preserve legislative and judicial gains for the safety of the state from messing around.*

المقدمة:-

بالرغم من النكسة التي تعرضت لها مسيرة الديمقراطية في دول العالم الثالث . فأن التحول نحو الديمقراطية رغم كل المصاعب والانعكاسات والمعوقات ، والتقدم والتراجع ، سوف يبقى السنوات طويلة قادمة محور النشاط الجماعي .

أن التحول نحو الديمقراطية هو المطلب الاساسي بعد ثورة 2011 وهو المدخل الذي من خلاله يتم تحقيق الاهداف الاخرى.

أن ما حدث في السنوات الماضية بعد 2011 من بعض المكاسب في طريق التحول نحو الديمقراطية . من انتخابات على مستوى البلاد منها انتخابات المؤتمر الوطني 2012 ، وانتخابات مجلس النواب 2014 ، والتمتع ببعض الحريات السياسية في تكوين الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني . ولكن ما زالت التجربة الليبية اعترضتها بعض المعوقات من خلال الانقسام السياسي

والقصور في الوعي السياسي عند النخب الليبية السياسية والاجتماعية ، وضعف المجتمع المدني وهشاشة تكوين الاحزاب أدى إلى الانزلاق التدريجي واللاوعي نحو طريق التشتت وظهور صراعات عنيفة بين القبائل والمناطق وسيطرت المليشيات بقوة السلاح على الوضع العام في البلاد.

اشكالية البحث :-

يواجه الدولة الليبية بعض المعوقات والمصاعب التي تعرقل مسيرة التحول نحو مجتمع ديمقراطي. وهذه العوامل من الاسباب التي تقف أمام الانتقال الديمقراطي.

1- ما هي المعوقات والمصاعب التي تواجه نحو التحول الديمقراطي في ليبيا.

2- هل عدم نضج الوعي السياسي للمجتمع والنخبة السياسية لها دور فاعل في عرقلة التحول الديمقراطي.

3- هل نفوذ القبيلة وانتشار السلاح الغير الشرعي أحد المعوقات نحو التحول الديمقراطي.

أهداف البحث:-

يهدف البحث إلى بيان الاتي :

- أن التحول الديمقراطي يستند إلى ايجاد مناخ جديد على أسس المشاركة الوطنية الحقيقية والثقة بمسيرة الديمقراطية .
- أن التحول الديمقراطي يبدأ بمعركة أعادة بناء النظام السياسي على أسس الحرية والتعددية بدون إقصاء أي أحد .
- أن التحول نحو الديمقراطية يبدأ بانتخابات نزيهة وشفافة والقضاء على الافكار القبلية والجهوية والعرقية.
- أن الديمقراطية الناقصة هي أخطر من الديكتاتورية الصريحة بها.

منهجية البحث :-

ينطلق البحث بعد تحديد المشكلة والتأكد من وجودها . يعتمد على المنهج الوصفي التحليلي تتمكن من تحديد المصاعب والعراقيل حتى يمكن وصفها وتحليلها التي تقف أمام التحول الديمقراطي .

المبحث الاول

التحول الديمقراطي والمعوقات

تدعى معظم الانظمة في العالم بأنها أنظمة ديمقراطية ، وفي هذا البحث نوضح بعض الجوانب الهامة بالنسبة الديمقراطية وعملية الانتقال إلى النظام الديمقراطي وبعض المعوقات.

أولاً : التعريف بالديمقراطية .

تتفق معظم الكتابات في هذا المجال بأن كلمة الديمقراطية هي كلمة لا أصل لها في القاموس العربي . وإنما تعود إلى الحضارة اليونانية والتي تعني لا الشعب . معناها حكم الشعب حيث نشأة الديمقراطية المباشرة في ذلك الوقت على المواطنين الذكور الاحرار دون غيرهم ، يعني جعلت الديمقراطية المواطنة . وظيفة سياسية ، توجب على حاملها واجب المشاركة في الحياة السياسية في أثينا القديمة.

التعريف الاصلاحي . [1]

حيث نجد ان المؤرخ اليوناني" هيرودوت عرفها " بأنها حكم الاغلبية وأنها المجتمع التي تسود فيه المساواة أمام القانون، والذي يُساءل فيه الحكام على أفعالهم وتصرفاتهم. [2]

ويعرف عالم الاجتماع جوزيف شوم بتير النظام الديمقراطي بأنه الذي يتأسس على المشاركة في صنع القرار من خلال انتخابات تنافسية دورية . [3]

ان معظم التعريفات الواردة فب الكتابات . التركيز على عملية التشاركية في تسيير الحياة السياسية في الدولة عن طريق عدم انفراد شخص أو مجموعة من الاشخاص بالسلطة .

ثانياً : مؤسسات الديمقراطية.

أن هناك مجموعة الضمانات والضوابط المسيرة للعملية الانتخابية والتي تلتزم بها تلك النظم حتى تصف نفسها بأنها ديمقراطية.

- التداول السلمي للسلطة .
- الانتخابات الحرة .
- المساواة السياسية .
- مبدأ سياسة الامة .
- مبدأ الشرعية .
- مبدأ فصل بين السلطات .

2- التحول إلى المسار الديمقراطي.

تشير في الكثير من الادبيات السياسية إلى عملية الانتقال من نظام غير ديمقراطي أو سلطوي إلى نظام ديمقراطي ، أي عملية نسف النظام القائم على الاستبداد وبقاء مؤسسات جديدة ونؤسس نظام ديمقراطي جديد حيث يعرف التحول الديمقراطي ، مجموعة العمليات التي تحقق انتقال نظام سياسي من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي. [4]

تعريف ثاني " الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى لآخر ديمقراطي خلال فترة زمنية محدودة ، يتوافق معها ارساء مجموعة من القواعد والاجراءات التي تنظم العلاقة بين الحكام والمحكومين .

- **مراحل عملية الانتقال إلى الديمقراطية.**

يرى الكثيرون بأن نقطة البداية التي تنطلق منها عملية التحول إلى الديمقراطية تكون في انهيار النظام السلطوي الذي كان قائماً وهذه المراحل.

- انهيار النظام السلطوي.
- مرحلة الانتقال الديمقراطي.
- مرحلة الاستقرار.

مرحلة انهيار النظام السلطوي وهو بداية عملية التحول لنظام جديد وتشهد هذه المرحلة – صراعات بين المتشددين الذين يدافعون على النظام السابق والمعتدلين الذين يرغبون في التغيير واجراء الاصلاحات .

مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية:

هي المرحلة ستحدد مصير عملية الانتقال إلى الديمقراطية حيث تزداد إمكانية الارتداد والعودة ولكن في المقابل تزداد المطالب الاصلاحية والتوسيع في حريات الافراد.

مرحلة الاستقرار في هذه المرحلة يتم التخلص من مؤسسات النظام السابق القديم وتحل محله مؤسسات جديدة تعمل على الاستقرار واستمرار النظام الجديد .[5]

وبالتالي يمكن التوصل إلى خلاصة.

ان التحول الديمقراطي يبدأ بانهيار النظام السلطوي عبر عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للانتقال إلى نظام ديمقراطي وتطبق قواعد الديمقراطية في كافة مؤسسات النظام الجديد.

المبحث الثاني:

أن التحول نحو ديمقراطية لن يكن سهلاً لا بد من مصاعب وعراقيل سوف تبقى لسنوات قادمة .

أولاً – نضج الوعي الاجتماعي.

يرتبط الانتقال نحو الديمقراطية بعاملين أساسيين الاول ، نضج الوعي الاجتماعي ، والثاني توفير الشروط الموضوعية ونقصد كل عمل سياسي يقوم على رسم أهداف وتحديد وسائل واستراتيجيات تهدف إلى تحقيقها.

وهذا ينطوي على عنصر وعي وفهم انطلاقاً من معطيات مادية ، وفي المجال الاقتصادي أو السياسي أو التاريخي وهذا لا يتحقق عندما يدرك الوعي تماماً الشروط الموضوعية التي تريد ان يتدخل عبرها وينجح في تحسين الوسائل والخطط الملائمة للوصول إلى غايته.

أن أي قصور في الوعي وإدراك الواقع يمنع من حصول التغير ويقتضي التحول الديمقراطي تطور هذا الوعي المواكب للشروط الموضوعية الجديدة .

ويشير مفهوم الديمقراطية للمعنيين :

المعنى الاول: هو نظام القيم الذي ارتبط بفكرة الحرية ، وجعل منها القيمة الرئيسية إلى المواطن والجماعة ، وجعل من ممارستها والدفاع عنها وتنمية مصدر المشروعية الحقيقية للنظام المدني الجديد.

المعنى الثاني : سوف يطور المجتمع وسائل إخضاع السلطة لقيم احترام الحريات الفردية ، وهو نظام نيابي وتمثيلي المعروف مثل الاقتراع العام والسيادة الشعبية والسلطة الشرعية

ان النظام السياسي منظومة اجرائية تهدف إلى تأمين السلطة بما تعنيه من وظائف اقتصادية إدارية . اجتماعية . وغيرها وهذا لا يتحقق إلا عندما يضمن في الوقت نفسه للمجتمع حرياته الاساسية .[6]

ان النضج والوعي السياسي لم يتحقق بعد ، لان الديمقراطية لا تزال تستعمل عندنا إلى حد كبير كشعار سياسي عند النخبة الحاكمة من أجل التمسك بالمناصب والاستحواذ على ثروة المجتمع حتى لو أدى ذلك إلى الصراع الدموي من أجل البقاء أكثر مدة في السلطة.

ثانياً– الديمقراطية الناقصة .

ان استخدام الديمقراطية كشعار عام لكسب مزيد من الوقت وانقاد القيم والمصالح والممارسة القديمة نفسها ، فليس هناك أمل لا في نجاح الديمقراطية ولا في الخروج من المأزق القبلي والمناطقي نفسه ، اذا كان من الصحيح ان الديمقراطية الناقصة هي بالتعريف بانتقاص من شرعية الديمقراطية لأنها تعبر عن عجز هذه الديمقراطية عن استيعاب الصراع وحل المشكلات والتوترات والتناقضات بالطرق السلمية والاحتكام إلى الرأي العام .

نستطيع أن نعيد بناء شرعية الدولة والمهددة بالانهيار فلا بد من رفض فكرة الديمقراطية الناقصة وجعل العمل من داخل الشرعية الحقيقية على أسس ديمقراطية.

فأن زيادة حظوظ التحول الديمقراطي يتوقفان على النجاح في اصلاح الدولة ذاتها . أن نجاح أي نظام اجتماعي سياسي في ترسيخ الاسس التي تعطي المجتمع الامل في الاندماج الوطني والمساواة وتكافؤ الفرص ، ينمي عندهم فكرة القبول بتوزيع مماثل للسلطة بدل الاحتكار والاستتار اللذين يؤلفان مبدأ الدكتاتورية وغليتها ان تجاوز للازمة تحتاج إلى مشاركة الجميع في المسؤولية والمبادرة والبذل والعطاء.[7]

ان عدم مشاركة الجميع فأنه يقود إلى الاستسلام وتعميق روح اليأس لدا الجميع.

ان المجتمع عاش فترة طويلة محروم من مناقشة أموره بصراحة وحرية سبب طغيان الحكم الفردي على حرية المجتمع ، وتطبيق دائرة حريته في التعبير إلى أقصى حد .

ان غياب العمل والنضال السياسي الحر والتنافس الحقيقي على السلطة جعل من المجتمع قطعان ضائعة وخائفة .

الخلاصة:

ان الضمانة الاساسية هي النجاح في تحقيق الديمقراطية نفسها وتحويلها بالفعل في أطار المصالحة الوطنية ، وهذا يعني العمل على إعادة توزيع السلطات والصلاحيات والمصالح بما يفيد مراعاة أكبر للعدالة والحق.

ان الديمقراطية ليست هي التي تحتاج إلى ضمانات ، ولكنها هي التي تشكل بالعكس الوسيلة الحقيقية للخروج من الانفلات والازمة والخطر الدائم لانفجار العنف . هذه الفرصة الجدية الوحيدة للخروج من الوضع الراهن وحلحلة الامور في أتجاه مصالحة وطنية نهائية وشاملة . قوامها الديمقراطية الحقيقية مقابل نسيان الماضي ومحو كل المشاكل والاختلافات السياسية بين ابناء المجتمع الواحد.

ثالثاً:

العزل السياسي وضعف الاحزاب.

أصبح العزل السياسي مخالفاً للعدالة والتحول الديمقراطي في ليبيا ولا يخدم السلم الاجتماعي ويعارض قيام دولة القانون.

ويعطي الفرصة للجماعة معنية لهيمنة على الوضع السياسي في البلاد وتحول الدولة إلى دولة استبدادية بدلاً من الديمقراطية .

ان المجتمع الليبي ذو التركيبة القبلية في الاصل . يجعل من الاحزاب لا تمتلك قاعدة شعبية .

غياب ثقافة الاحزاب وتنظيمها في ليبيا هو الذي أسهم في غياب الثقافة الحزبية والسبب في ذلك النظام السابق قبل 2011 رفع شعار " كل من يعمل في السياسة وينتمي للأحزاب خائن لوطنه ، أن الفكر الشمولي القائم على القبضة الحديدية لم يسمح اي نشاط حزبي في البلاد لان كل شيء قائم على شخص واحد وليس على المؤسسات .[8]

وبعد 2011 سمح بتأسيس الاحزاب . ومن تلك الاحزاب التي ظهرت بعد 2011 حزب تحالف القوى الوطنية ليبرالي – حزب العدالة والبناء (الاسلامي) حزب الجبهة الوطنية الذي تأسس في الخارج قبل 2011 – حزب الاتحاد من أجل الوطن – حزب الرسالة (الاسلامي) – حزب التغيير (الاسلامي) – حزب التجمع الليبي الديمقراطي(ليبرالي) – وحزب الوطن (الاسلامي) والائتلاف الدستوري .

ولكن ليس هناك حزب سياسي مؤثر في الساحة الليبية في غياب العملية السياسية .

فالصراع في ليبيا لا يقوم على الفكرة دائماً أنما يقوم على صراع القوة من يكسب القوة على الارض هو من سيفوز. ويتحكم في القرار الليبي .

من اسباب ضعف الاحزاب في ليبيا ولم تقوم بأي دور ايجابي هو كالاتي .

- انتشار السلاح في البلاد بشكل جنوني بعد 2011.
- انتشار المجموعات المسلحة القبلية وشيطنة العمل الحزبي ليتم السيطرة على المشهد السياسي.
- دخول الاحزاب السياسية في صراعات بحثاً عن مصالح قادتها الضيقة بعيداً عن مصلحة البلاد .
- بعض الاحزاب تحمل افكار ورؤية خارجية ثبتت فشلها في بلدانها ومحاولة استنساخها في ليبيا.

خلاصة :

العزل السياسي من المشكلات التي عرقلت أي تحول ديمقراطي حقيقي فانصار العزل السياسي يتذرعون بحماية الثورة دون النظر إلى سلبياته .

فالعزل السياسي يستند إلى حقوق سياسية لا جنائية .

ضعف الاحزاب ولم تقوم بدورها الحزبي منذ 2011 افرزت انتخابات قبلية وجهوية زادت من الفراغ وهذه الافرازات القبلية في الانتخابات 2012- 2014 عمقت الانقسام واصبح الصراع جهوياً وقبليا وليس صراعا حزبيا يرتكز على برامج ورؤى سياسية وخطط عملية من أجل البناء والسلم الاجتماعي.

ولن ينجح الاحزاب إلا في حالة عدم إقامتها على أسس قبلية وجهوية وطائفية وعرقية . وان تعكس برامجها على ابعاد وطنية

دور النخبة السياسية في التحول الديمقراطي

المبحث الثالث السياسية

نتيجة ضعف النظرية الديمقراطية في دول العالم الثالث وتشتت النخب الاجتماعية وتفرقها وفقدان الثقة الشعبية بالسلطة والفعالية السياسية يبدو ان المجتمع محروم من القيادة السياسية الفعلية .

أولاً: النخبة السياسية ودورها في الأزمة.

- ان ترسيخ الوعي العام والدعوة إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة والدفاع عن قيم الحرية وربط المجتمع بعمله النهوض الفكري والحضاري من أهم أدوار النخبة في التحول الديمقراطي ولكن الذي حدث هو العكس خاصة في البلدان العربية بشكل عام ما زالت النخب تحقق في الدعوة المجردة إلى الاصلاح السياسي والاجتماعي .[9]

واصبحت النخب طبقة تعيش بمعزل عن التحولات التي افرزته الثورة.

ان النخب في المجتمعات الحديثة هي مقياس للحيوية وهي من تصنع قواعد السلوك الاجتماعي والسياسي في الدولة . وهي من تراقب المسؤولين على كل المستويات في الدولة.

أ. أم النخب الحاكمة في ليبيا حالياً ليست قادرة على الاستجابة للتحديات والمشاكل التي تواجه المواطن يومياً.

بالعكس همها الوحيد الحفاظ على مصالحها وامتيازاتها الخاصة واستعدادها للتحالف مع أي قوى محلية أو دولية لشرعنه وجودها.

- اصرار النخب على عدم الاعتراف بأخطائها ورفض كل محاولات التقييم الجدي لنجاحها أو فشلها .

- ان النخب الحاكمة حالياً في ليبيا والتي تسيطر على مفاصل الدولة لا تمثل إرادة الشعب الليبي .

لقد أقتنع الاكثرية من الشعب الليبي بان الفشل والانهيار الذي تعيشه الدولة الليبية هذه السنوات هو فشل النخبة الحاكمة في إدارة شئون الدولة

أ- غياب الوعي الوطني:

عدم مقدرة النخب الحاكمة على خلق وعي جديد يساهم في حل المشاكل والصعوبات التي تواجه المواطن خاصة التهديدات الامنية وعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي .

جـ- لجأت النخب الحاكمة للأسف إلى القبلية والمناطقية والمخاصصة واعتبرتها المعايير الأساسية لإعادة بناء الدولة مما زاد من تفكك الدولة وانهيار مشروع تيار الدولة على أسس ديمقراطية.

ثانياً: مرحلة ترسيخ الديمقراطية

ان القواعد الديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة السياسية وهذا يتطلب من أطراف الصراع بضرورة التوصيل إلى تسويات وحلول وسط تتكيف تدريجياً مع تلك القواعد الديمقراطية.

ومن خلال تحليل عملية التحول الديمقراطي في ليبيا والحقيقة لم تنجح النخب السياسية في ليبيا في الجلوس على طاولة الحوار بمعناه الحقيقي.

ان مرحلة الانتقال او التحول الديمقراطي تمثل عقبة أمام تأمين أجواء التصالح والاعتدال لعملية ترسيخ الديمقراطية .

صحيح ان سطوة المليشيات المسلحة والفشل في عقد مصالحة بين النخب السياسية والتيار الاسلامي ان الاكثرية من الليبيين يراهنوا على الحلول السلمية رغم انتشار السلاح وفشل الاجهزة الامنية في السيطرة على الوضع بشكل عام .

ان العامل الرئيس لهذا الوضع في ليبيا هو غياب العنصر الاهم وهو عنصر الثقافة السياسية.

حيث انه لا يمكن فرض نظام ديمقراطي في بيئة تغيب فيها الثقافة السياسية خاصة في الساحة الليبية التي تغلب عليها التصحر السياسي الذي فرض عليه النظام السابق.

أ. لا بد من التنوع الديمقراطي المستمد إلى التعددية التي تؤدي إلى مبادي التفاوض الاجتماعي وبناء الائتلافات ، والتوصل إلى حلول وسط بين مختلف الاطياف المشاركة في العملية السياسية .

ب. القدرة على ممارسة الحرية بدون استثناء واحد على شرط ان لا تتعدى على حرية الاخرين.

جـ- العدل: على ان يتمتع الافراد بحقوقهم وحرياتهم مع ضمان الفرص للمجتمع وان ترتبط قيمة العدل بالمواطنة لان النظم الديمقراطية تجعل من مبدأ المواطنة اساس لنظام الحكم .

د- توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الاساسية للمواطن.

هـ- الاقرار لمبدأ المساوة السياسية في المشاركة في اعادة بناء المجتمع على اسس ديمقراطية.

ثالثاً / وجود دستور ديمقراطي

أ- وجود دستور يكون الركيزة الاساسية لنظام الحكم ، ويخضع له حكام ومحكومون على قدم المساواة.[10]

ويعتبر المرجعية التي تفعل بين المؤسسات في الدولة كما يجب ان يتمتع الدستور بعنصر الفعالية أي تطبيقه في أرض الواقع واحتوائه على ضمانات تمنع من الخروج على مواده وجوهره .[11]

لا بدا ان يكون دستور حضاري يكفل الحقوق لكل الليبيين وبدون اقصاء لأي فئة من المجتمع وبما يتماشى مع القوانين الدولية المعمول بها والتي صادقت عليها ليبيا.

ب-دستور يضمن حقوق المواطنة الكاملة والمساوة بين جميع مكونات المجتمع الليبي.

ت-تفعيل الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا .

هي أعلى سلطة قضائية . وهي صاحبة القول والفصل بتوافق أي قرار أو مرسوم أو قانون أو حكم قضائي مع الدستور هو التشريع الاعلى في أى دولة ور يجوز مخالفته وتكن الاحكام الصادرة من المحكمة الدستورية غير قابلة للطعن .

ولقد دعا العديد من الاطراف الليبية إلى ضرورة فتح الدائرة الدستورية في المحكمة العليا ، والمغلقة منذ عام 2016 ولقد ادى اغلاقها إلى خلافات حول كثير من القضايا والقرارات التي عرقلت المسار الدستوري للانتخابات وكان من المفترض النظر في دستورية الكثير من القرارات والاجراءات التي أتخذها مجلس النواب واصبحت كلها تحت طائلة الجدل الدستوري.

اذن لا بد من تفعيل الدائرة الدستورية لانقاض الاوضاع من الانجراف إلى فوضى تشريعية وهذا الذي حدث. [12]

وخلاصة القول:

ان غياب الدائرة الدستورية هو غياب الرقيب الدستوري على مجلس النواب ، وبات بصدر تشريعات وقوانين لا أساس لها دستورياً . كالقوانين الانتخابية التي زادت من الخلاف بين الليبيين أدت إلى فشل الانتخابات التي كانت مقررة في 24 ديسمبر 2021 .

الخاتمة :

ان انطلاق المعركة نحو التحول الديمقراطي إلى قيام نظام سياسي على أساس الحرية والتعددية والسيادة الشعبية يحتاج إلى تفكيك مستمر لكل المعوقات والصعوبات وعلينا ان ندرك ان مستقبل التحول الديمقراطي مرتبط بقدرة النخب السياسية والاجتماعية على إطلاق الروح الوطنية من جديد

وفتح باب تداول السلطة الطبيعي والقضاء على الشعور بان الدولة والوطن والحكومة إرث شخصي أو لفريق معين .

نتائج :

لم تنجح النخب السياسية الليبية في الجلوس على طاولة الحوار وعدم التوافق حول قواعد اللعبة السياسية والسياسات العامة . وادت إلى انتهاكات حقوق الانسان وجرائم الحرب وإهدار الاصول الطبيعية والمالية الوطنية.

- ضعف الثقافة السياسية لدا النخب السياسية وضعف مؤسسات الدولة مما ادى تردى الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- هشاشة المجتمع المدني والفشل في التوافق حول القواعد العملية السياسية والسياسات العامة وغياب الاحزاب وضعف تاثيرها في الخيار السياسي.
- البيئة الليبية لم تكن حاضنة لثقافة الحوار ولا لقيم التسامح وقبول الاخر ، وما لبث العنف الذي له كل ادواته المسلحة حتى اصبح وسيلة في فرض التوجهات .
- الفشل في صياغة دستور توافقي بين جميع مكونات المجتمع المدني.
- تعزيز دور القبلية ولوصفها ملاذاً امنياً وحيداً.
- جميع المبادرات إما تأتي من الخارج أو من المؤسسات التي تحكم فيها الافراد كالبرلمان أو مجلس الدولة . ما أدى إلى فشل أغلب المفاوضات في الوصول لحل للأزمة وتأزم الوضع أكثر من ذلك لان الاطراف المفاوضة تبحث عن مصلحتها بعيداً عن مصلحة الشعب الليبي.

التوصيات :-

هناك فرص متاحة لإتمام عملية التحول الديمقراطي

الحوار الوطني :

ان ثقافة الحوار للوصول إلى نوع من التوافق الوطني .

لان الحوار هو الاداة المناسبة للتوافق على الهوية الوطنية وقواعد العمل السياسي وحدوث عملية تداول سلمي للسلطة .

- التوافق أحد المبادي التي يتوجب ان تحكم عملية صياغة دستور حضاري لان الدستور الذي لا يستوفي استحقاقات التوافق بين مكونات يكون اهدار للوقت والجهد.
- بناء قوات مسلحة تحت قيادة مدنية ومؤسسات امنية تفرض هبية الدولة ووضع خطط لدمج المسلحين في الحياة المدنية والعسكرية .

- تفعيل القضاء في اعمال آليات العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية .
- تعزيز دورات مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية والتأكيد على دعمها واستقلاليتها للقيام بدور ايجابي في العملية السياسية.

الكتب والمراجع:-

1- هلال علي الدين – الانتقال إلى الديمقراطية ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة 1994.

2- مجاهد ، حورية توفيق ، الفكر السياسي من افلاطون إلى محمد عبده ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص 7

3- بدوي مرسي ، اسماعيل منصور العادلي ، مدخل إلى العلوم السياسية ، جامعة الاسكندرية ، ص 19.

4- د. خيري ابوالعزايم فرجاني ، التحول الديمقراطي في النظام المصري ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، ص 47 .

5- د. سعد الدين ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، طبعة 2000 – ص 13 .

6- محمد عابد الجابري ، الديمقراطية وحقوق الانسان ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت – طبعة ، 1994 ، ص 80 .

7- د. حسن فياض عامر ، الديمقراطية اللبرالية وتوجهات السياسة الامريكية إزاء الوطن العربي – مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ص 119 .

8- د. سعد الدين ابراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، مرجع سابق.

9- د. بلقيس أحمد منصور ، الاحزاب السياسية والتحول الديمقراطي ، مكتبة المدبولي ، القاهرة ، 2004 ، ص 28 .

10- أحمد فوزى ، ود. صالح محمد عطا الله – النظم السياسية العربية المعاصرة ، جامعة قاريونس – بنغازي ، 1988 – ص 80.

11- أحمد حسين حسن : الجماعات السياسية والاعلامية والمجتمع المدني ، القاهرة ، دار النشر والتوزيع ، 2000 ، ص 45 .

12- تامر كامل الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ، عمان ، دار النشر والتوزيع ، 2004 – ص 110 .

13- النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة ، عمان ، دار النشر والتوزيع ، 2004 – ص 110 .

14- غازي الصوراني ، تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع المدني ، القاهرة دار النشر والتوزيع 2010 ، ص 98.

15- قاسم البريري ، المجتمع المدني وحماية البيئة ، مداخل للحوار بي الشمال والجنوب . سوريا، دار النشر والتوزيع 2009 – ص 115.

16- اكرم بدر الدين ، مفهوم الديمقراطية اللبرالية ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1986 ، ص 175.

17- د. جبريل العبيدي ، ليبيا احتكار الديمقراطية / مجلة الشرق الاوسط ، القاهرة ، العدد 13761 .

18- بلوز الطاهر : المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي ، مجلة العلوم السياسية ، الجزائر ، دار النشر والتوزيع ، 2006 .

19- صالح زيدان ، مكافحة الفساد وارساء الديمقراطية ، الجزائر ، مجلة المفكر العدد الرابع ، 2009.

20- زياد عقل موسى ملامح النظام السياسي في ليبيا ، مجلة البيان – 2011 .

21- د. حسين توفيق ابراهيم ، التطور الديمقراطي في الوطن العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ، 142 ، امتوبر 2006 ، ص 27 – 28 .

رسائل الماجستير.

22- د. شهرزاد صحراوي ، هيكلة التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة بسكرة – الجزائر 2013 – ص 201.

23- أحمد سعيد تاج الدين ، الشباب والمشاركة السياسية ، الجزائر ، مذكرة دراسات الوحدة العربية ، 201 .

المقالات

24- صالح السنوسي ، الديمقراطية في ليبيا بين المجتمع والمسلحين ، الجزيرة نت ، 26 – 10 – 2012 . hftps//www-aljazeera.neb